7 February 2005
Arabic

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

أكتب إليكم مشيراً إلى رسالة سلفي المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢
(S/2002/1016). وقد تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير التكميلي المرفق المقدم من بالاو
عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندري إ. دينيسوف
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب من البعثة الدائمة لبالاو لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لبالاو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى اللجنة وتشرف بأن تحيل إليها تقرير بالاو التكميلي عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر الضميمة).

التقرير التكميلي لبالاو عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)

الفقرتان الفرعيتان ١ (أ) و (ب):

تعدو لجنة مكافحة الإرهاب ممتنة لو تلقت نسخة من مشروع التشريع الشامل بشأن مكافحة الإرهاب المشار إليه في التقرير، إلى جانب تقرير مرحلي عن سنه وتنفيذه.

التشريع الخاص بمكافحة الإرهاب معروض حاليا على المجلس الوطني لبالاو. وقد قُدمت تعديلات تبيّن أن مشروع قانونين منفصلين عن الأسلحة الكيميائية والاتجار بالبشر قد أدرجا وأهما معروضان أيضا على المجلس الوطني. وستقدم حكومة بالاو نسخة من التشريع الخاص بمكافحة الإرهاب.

الفقرتان الفرعيتان ١ (ج) و (د):

هل يتضمن القانون الخاص بغسل الأموال المشار إليه في التقرير أحكاما تقضي بتجميد الأموال المودعة في بالاو من قبل أشخاص وهيئات من خارج بالاو غير مذكورين في القوائم الحالية ولكنهم ذوي علاقة بأنشطة إرهابية خارج بالاو؟
لا.

هل يُطلب من المؤسسات المالية، والوسطاء الآخرين وغيرهم من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للسلطات المعنية؟ وما هي العقوبات المطبقة على الذين يتخلفون عن الإبلاغ؟

المؤسسات المالية مطالبة بالإبلاغ عن المعاملات متى كانت هناك معاملة تنطوي على مبلغ يفوق ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وتبيّن أن غرضها غير مشروع. والعقوبة المطبقة على عدم الإبلاغ هي السجن لمدة تصل إلى سنتين و/أو غرامة بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار.

ما هي القوانين والتدابير العملية القائمة في بالاو في مجال الرصد والمراقبة التي تكفل عدم تحويل الأموال والموارد الاقتصادية الأخرى التي تجمع لأغراض دينية أو خيرية أو ثقافية إلى أغراض أخرى، ولاسيما لاستغلالها في تمويل الإرهاب؟

لدى بالاو ضوابط عملية من شأنها منع مثل هذا التحويل للأموال المجمعة محليا. والمؤسسات الدينية وغيرها من المؤسسات التي لا تسعى للكسب ملزمة بتقديم طلباتها

لا اعتماد أنظمتها الأساسية إلى النائب العام للنظر فيها. وعلاوة على ذلك، ولأن بالاو بلد قليل السكان، لن يخفى فيه على الملاحظة وجود أي جامعي أموال غير مألوفين أو أي نشاط استثنائي في هذا المجال.

يرجى توضيح القوانين والإجراءات المتاحة في بالاو لتنظيم النظم البديلة لتحويل الأموال، بما في ذلك نظم ما يعرف بالحوالة، أو ما شابه ذلك.

لا توجد في بالاو في الوقت الحاضر قوانين من هذا النوع. وقد أحال رئيس الجمهورية إلى المجلس الوطني لبالاو تعديلات مقترحة على قانون غسل الأموال من أجل التصدى لهذه المسألة.

الفقرة الفرعية ٢ (أ):

يرجى توضيح الطريقة التي سيتعامل بها التشريع المقترح لمكافحة الإرهاب مع أنشطة تجري في بالاو غير ذات طبيعة إرهابية تحديداً، لكنها ذات صلة بأعمال إرهابية فعلية أو محتملة في بلد آخر.

يعد جريمة التخطيط لأعمال إرهابية، وجمع معلومات عن أهداف محتملة لأعمال إرهابية، والتماس أموال مع العلم بأنها ستستعمل للإرهاب ولتجنيد أو تدريب أشخاص على الإرهاب.

ما هي التدابير التي اتخذتها بالاو لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة على إقليمها أو خارجه، لا سيما الأسلحة الصغيرة أو الأسلحة الخفيفة؟ وما هو التشريع القائم فيما يتعلق بجيازة الأسلحة وامتلاكها واستيرادها وتصديرها؟

كانت بالاو، حتى قبل صدور قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، قد سنت تشريعا يجرم امتلاك الأسلحة النارية أو الذخيرة. ويترتب على امتلاك أية أسلحة نارية عقوبة سجن إلزامية لا تقل عن ١٥ عاماً. والمستثنون الوحيدون هم أفراد الشرطة. ولا يوجد في بالاو ميليشيات. ولما كان مجرد امتلاك الأسلحة النارية غير مشروع، فمن البديهي ألا يكون هناك استيراد أو تصدير لمثل هذه الأسلحة.

الفقرة الفرعية ٢ (ب):

يرجى وصف الآلية المتاحة في بالاو لتأمين الإنذار المبكر للدول الأخرى بوجود نشاط إرهابي وشيك.

بالاو ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة الإرهاب وهي مستعدة لإحالة معلومات من هذا القبيل على الفور إلى وزارة الأمن القومي في الولايات المتحدة أو إلى هيئات حكومية أخرى مماثلة. فالبند ١٢ (د) من التشريع الخاص بمكافحة الإرهاب يشترط تقديم إشعار ومعلومات ذات صلة لأي بلدان معنية إذا ما توفر لبالاو ما يحملها على الاعتقاد بأن جريمة إرهابية ارتكبت أو سترتكب.

الفقرة الفرعية ٢ (ج):

ما هي الأحكام المعمول بها لاستبعاد طالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص ممن هم على شاكلة الأشخاص المذكورين في الفقرة الفرعية ٢ (ج) من القرار من بالاو؟
يجيز البند ١٢ (ح) لسلطات بالاو منع أشخاص يخططون لأعمال إرهابية أو يمولونها أو يقدمون لها التسهيلات أو يرتكبونها من دخول بالاو.

الفقرة الفرعية ٢ (د):

يرجى وصف التدابير القانونية وغيرها من التدابير المتاحة في بالاو لمنع استعمال أراضيها في ارتكاب أعمال إرهابية خارج بالاو.
بموجب تشريع مكافحة الإرهاب، يعد جريمة القيام في أراضي بالاو بتمويل أعمال إرهابية خارج بالاو أو التخطيط لها أو تقديم التسهيلات لها.

الفقرة الفرعية ٢ (هـ):

ما هي صلاحيات محاكم بالاو في البت في الأعمال الإجرامية لكل نوع من الأنواع التالية:

عمل يرتكب خارج بالاو من قبل شخص من مواطني بالاو أو يقيم عادة في بالاو (بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص موجودا حاليا في بالاو أو خارجها).
بموجب التشريع الخاص بمكافحة الإرهاب، تتمتع محاكم بالاو باختصاص البت في الجريمة إذا ارتكبتها مواطن من بالاو أو شخص عديم الجنسية يقيم فيها بصفة اعتيادية حتى وإن ارتكب العمل خارج بالاو.

عمل ارتكبه خارج بالاو أحد رعايا دولة أجنبية يقيم في بالاو حاليا؟

يقضي التشريع الخاص بمكافحة الإرهاب بمحاكمة الشخص في بالاو إذا لم يجر تسليمه.

الفقرة الفرعية ٢ (و):

يرجى تقديم نسخة من قانون المساعدة المتبادلة وقانون الأدلة الأجنبية اللذين جرى سنهما مؤخرا (أو، إن لم يتسن ذلك عمليا، إيراد مراجع عنها على الإنترنت أو تقديم عرض مفصل لهما)، إلى جانب قائمة بالمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية التي أصبحت بالآو طرفا فيها.

ستقدم حكومة بالآو إلى لجنة مكافحة الإرهاب الوثائق المطلوبة.

ما هو الإطار الزمني القانوني الذي يتعين في غضون تلبية طلبات مقدمة للحصول على مساعدة قضائية في التحقيقات أو الإجراءات الجنائية (لاسيما الطلبات المتصلة بتمويل الأعمال الإرهابية أو بأي دعم آخر لها)، وما هي المدة التي تستغرقها فعليا، في المتوسط، الاستجابة عمليا لمثل هذا الطلب في بالآو؟

لا يوجد إطار زمني قانوني. وتبين تجربتنا أنه ما لم تكن الحالة مستعجلة قد يستغرق الأمر يومين إلى خمسة أيام وفقا لطبيعة الطلب. فقد طلبت الولايات المتحدة مؤخرا مساعدة في تحديد أماكن أية حسابات مالية تعود لفرد معين وتجميد تلك الحسابات. وتمكننا من تحديد مكان أحد الحسابات في اليوم نفسه الذي تلقينا فيه الطلب، وجمدناه في اليوم التالي لأن الولايات المتحدة استطاعت تزويدنا بالوثائق المطلوبة. وكانت هذه الحالة تتعلق بغسل الأموال ولا علاقة لها بالإرهاب. أما عن تسليم المجرمين، فعندما تقدم الوثائق المطلوبة يوضع المشتبه به رهن التحفظ بمجرد التعرف على مكان وجوده. غير أن التسليم الفعلي يستغرق وقتا طويلا إذا عارض المشتبه به هذا الإجراء، حيث يتطلب الأمر عقد جلسة استماع واحدة على الأقل للمحكمة.

الفقرة الفرعية ٢ (ز):

يرجى وصف آلية التعاون المشترك بين السلطات المسؤولة عن مكافحة المخدرات، وتتبع المعاملات المالية والأمن، وبالأخص إجراءات الضبط الحدودية اللازمة لمنع تحركات الجماعات الإرهابية.

يجتمع ممثلون من دوائر الهجرة والجمارك ومكافحة المخدرات ومكتب النائب العام بانتظام. ويقف موظفو الهجرة بالمرصاد للتحركات المشبوهة للأشخاص في بالآو. وقد اشترت إدارة الهجرة مؤخرا نظاما حاسوبيا، سيكون موصولا بمكتب النائب العام والجمارك والشرطة للمساعدة في التبادل الفوري للمعلومات.

ما هي التدابير التي اتخذت لمنع تزييف أو تزوير أوراق الهوية ووثائق السفر أو استخدامها لأغراض الاحتيال (خلافًا عن معاقبة الأشخاص الضالعين في هذه الأنشطة)؟

دُرب موظفو الهجرة في بالاو، من خلال مشاركتهم في حلقات دراسية عقدها المنظمة الدولية للهجرة، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ومؤتمر مديري الهجرة بالمحيط الهادئ ومنظمات أخرى، على الكشف عن الوثائق المزورة والمستخرجة بطرق احتيالية. وتستعمل طريقة التدقيق المسبق في قائمة المسافرين بالتعاون مع شركات الطيران التي تنظم رحلات إلى بالاو.

قد تشير الزيارات التي تقوم بها اليخوت والطائرات الخاصة إلى بالاو (للتزود بالوقود مثلاً) بعض المسائل الواردة في إطار الفقرة ٢ (ز) من القرار؛ فكيف تتناول بالاو هذه المسائل؟

لدى بالاو خطة لأمن الموانئ تشترط على اليخوت التسجيل لدى دائرتي الهجرة والجمارك بمجرد دخولها بالاو. ولا توجد في بالاو، في الأحوال العادية، طائرات خاصة تتوقف من أجل التزود بالوقود.

الفقرات الفرعية ٣ (أ) و(ب) و(ج):

هل تملك بالاو آلية مؤسسية لتنفيذ الفقرات الفرعية ٣ (أ) و(ب) و(ج) من القرار؟

تشارك بالاو في عدد من المنظمات التي يجري فيها ما يطالب به القرار من تبادل للمعلومات. ومن هذه المنظمات مؤتمر الأمن لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ومؤتمر رؤساء شرطة جنوب المحيط الهادئ، ومؤتمر مديري الهجرة بالمحيط الهادئ.

الفقرة الفرعية ٣ (ج):

يرجى تقديم نسخة من قانون تسليم المجرمين عبر الحدود الوطنية المذكور في التقرير (أ)، إن لم يتسن ذلك عملياً، إيراد مراجع عنه على الإنترنت أو تقديم عرض مفصل له، إلى جانب قائمة بالمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف الخاصة بتسليم المجرمين التي دخلت بالاو طرفاً فيها.

ستقدم حكومة بالاو للجنة مكافحة الإرهاب الوثائق المطلوبة.

الفقرة الفرعية ٣ (د):

بخصوص الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب
ترحب اللجنة بتلقي تقريراً عن التقدم الذي أحرزته بالاو في:

الدخول طرفاً في الصكوك التي لم تنضم إليها بعد.

بالاو دولة طرفاً في إحدى عشرة اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة الإثني عشرة
المتعلقة بمكافحة الإرهاب. والاتفاقية المتبقية، أي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، قيد
النظر الآن، ومن المرجح أن تصبح بالاو طرفاً فيها في المستقبل القريب.

سن تشريع واتخاذ الترتيبات الأخرى الضرورية لتنفيذ الصكوك التي انضمت
إليها بالاو.

قدم رئيس بالاو إلى المجلس الوطني تشريعات عن الأسلحة الكيميائية ومكافحة
الإرهاب وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر وتعديلات على قانون غسل الأموال. وهذه
التشريعات معروضة حالياً على المجلس الوطني. ولدى بالاو تشريعاً يحظر امتلاك الأسلحة
النارية والذخيرة. ويحظر دستور بالاو استعمال الأسلحة النووية والكيميائية والغازية
والبيولوجية أو إجراء تجارب عليها أو تخزينها أو التخلص منها.

الفقرة الفرعية ٣ (هـ):

ما هي التشريعات والإجراءات والآليات القائمة لضمان عدم منح مركز اللاجئ
لطالبي اللجوء الذين تورطوا في أنشطة إرهابية؟

انظر الرد على الفقرة الفرعية ٢ (ج).

الفقرة الفرعية ٣ (ز):

هل من الممكن، بموجب قوانين بالاو، الاستناد إلى بواعث سياسية كأساس لرفض
طلبات تسليم إرهابيين مشتبه بهم؟

لا.

الفقرة ٤:

هل عاجلت بالاو أياً من مجالات الاهتمام التي أعربت عنها الفقرة ٤ من القرار؟

نعم. فقد شاركت بالاو مشاركة فعلية في مؤتمر الأمن لمنتدى جزر المحيط الهادئ وفي المؤتمرات وحلقات العمل التي عقدها المنتدى عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتشارك بالاو في التدريب على الكشف عن غسل الأموال من خلال فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. كما تشارك بجهة في حلقات العمل ومؤتمرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

مسائل أخرى:

هل بوسع بالاو أن تقدم هيكلًا تنظيميًا لآلياتها الإدارية مثل الشرطة، ومراقبة الهجرة، والجمارك، ودوائر الضرائب والمراقبة المالية المكلفة بتنفيذ القوانين واللوائح وسائر الصكوك التي يعتقد أنها تسهم في تنفيذ القرار؟ ستقدم حكومة بالاو الوثيقة المطلوبة.

المساعدة

تلاحظ حكومة بالاو أن الفقرة ٤ من المذكرة التوجيهية للجنة مكافحة الإرهاب المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تدعو الدول إلى إحاطة اللجنة علماً بالمجالات التي ترغب في أن تستفيد فيها من المساعدة في الجوانب التي يتناولها القرار، وتود حكومة بالاو الإفادة بأنها ترغب في الاستفادة من هذه المساعدة على النحو التالي:

- المساعدة في رصد ومراقبة الأنشطة الدولية وثيقة الصلة بالإرهاب.
- المساعدة في التزود بأجهزة الحاسوب وغيرها من المعدات التي يمكن أن تستعملها بالاو في تنفيذ القرار و محاربة الإرهاب.
- المساعدة في إشعار بالاو بأية تشريعات تحتاج إلى تعديل أو استكمال، وفي توفير تشريعات نموذجية ذات الصلة.
- المساعدة في الكشف عن وثائق السفر المزورة أو المستخرجة عن طريق الاحتيال.